

الفصل الثاني:

التنمية المحلية والمشاركة الشعبية

-مقدمة

-أولاً: في التنمية المحلية:

1-مداخل التنمية المحلية.

2-ظهور ونشأة فكرة التنمية المحلية.

3-أهمية التنمية المحلية في التنمية الوطنية.

4-العناصر الأساسية للتنمية المحلية.

-ثانياً: في المشاركة الشعبية:

1-أهمية المشاركة في التنمية المحلية.

2-أشكال المشاركة الشعبية.

3-المشاركة من منظور إسلامي.

-ثالثاً: من واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

1-نماذج من العالم.

2-نماذج من العالم العربي.

3-التنمية المحلية والمشاركة الشعبية في الجزائر.

-خاتمة.

مقدمة:

إن متطلبات هذا العصر جعلت من التنمية قضية ملحة خاصة في الدول النامية التي ما فتئت تتخلص من الاستعمار لتجد نفسها في مواجهة التخلف. ورغم كل محاولات وجهود المفكرين والسياسيين لدفع هذه المجتمعات نحو الأخذ بأساليب التقدم، إلا أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى تنمية المجتمعات المحلية والوصول إلى تلبية الاحتياجات والمتطلبات الحقيقية للمواطنين في عمق هذه المجتمعات. إن التنمية المحلية هي غاية ووسيلة لكل تنمية حقيقية في نفس الوقت، فهي الضمان لتوزيع عادل لجهود التنمية وعائداتها على المستوى الوطني، وكذلك ضمان لتلبية حاجيات المواطنين الفعلية، وذلك من خلال مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى التنمية المحلية من خلال التعرف على مداخلها المختلفة، ثم ظهورها ونشأتها، وكذا عناصرها وخصائصها، يلي ذلك الحديث عن المشاركة الشعبية التي تمثل عنصرا رئيسيا هاما في التنمية المحلية، وذلك من خلال إبراز أبعاد هذه المشاركة، وأهميتها في التنمية المحلية، مع إلقاء نظرة على المشاركة من المنظور الإسلامي، وحتى يرتبط الفكر النظري بالواقع نتعرض إلى نماذج من المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وقد تم اختيار هذه النماذج من العالم الغربي، والعالم العربي، ومن الجزائر البلد المعني في هذا البحث، ليختم هذا الفصل بخاتمة تحوصل باختصار أهم ما جاء في هذا الفصل من جل ونقاش حول مسألة التنمية المحلية والمشاركة الشعبية.

أولا: في التنمية المحلية:

1-مداخل التنمية المحلية:

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام العديد من المفكرين والسياسيين الذين تناولوا هذا الموضوع كل من زاوية معينة أو مدخل معين، ويمكن عموماً حصر مداخل التنمية المحلية حسب رؤية أرين ساندرز A.SANDERS في أربعة طرق هي: تنمية المجتمع المحلي كعملية، تنمية المجتمع المحلي كطريقة، التنمية المحلية كبرنامج، والتنمية المحلية كحركة⁽¹⁾ وذلك كما يلي:

أ- تنمية المجتمع المحلي كعملية (As a process):

يكون التركيز من خلال هذا المدخل على سلسلة الخطوات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها النسق من النموذج البسيط إلى الأكثر تعقيداً، كما يعني الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأقلية شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه نيابة عن بقية الأشخاص إلى الحالة التي يقرر فيها لأفراد المجتمع ككل مصيره، ويعملون معاً على تنظيمه وتوجيهه⁽²⁾، إنها حالة يستتبط منها السكان المحليون طرق الاستخدام القصوى لمواردهم الذاتية، والتركيز هنا يتعلق بما يحدث للناس نفسياً وفي علاقاتهم الاجتماعية⁽³⁾، حيث أن هذا الانتقال من البساطة إلى التعقيد يمكن قياسه في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغييرات السيكو-اجتماعية⁽⁴⁾. وقد تناول العديد من المفكرين والهيئات التنمية المحلية من هذا المدخل، ومن أمثلة ذلك نرى هيئة التعاون الدولية في واشنطن مثلاً أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع المحلي على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ وتحديد حاجاتهم ومشاكلهم العامة والفردية، كما تمكن الفرد والجماعة من التخطيط لمقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، وإنجاز هذه المخططات بأقصى درجة من الاعتماد على موارد المجتمع المحلي، وزيادة على هذه الموارد

(1): قوت القلوب محمد فريد: تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص164.

(2): بهجت جاد الله كشك: تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص246.

(3): قوت القلوب محمد فريد: المرجع نفسه، ص164.

(4): أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية. نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص54.

إذا لزم الأمر من خلال الخدمات والمساعدات المادية التي يحصلون عليها من الهيئات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي⁽¹⁾.

ب- تنمية المجتمع المحلي كمنهج أو كطريقة (As a method):

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في هذا البعد بالعملية قائماً، ولكن الخلاف في التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات الاضطرارية المتعاقبة. وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف⁽²⁾. ومن هذا المدخل نظر البعض مثلاً إلى التنمية المحلية على أنها "طريقة لتعليم الكبار على استخدام التوقيت وتسلسل النشاطات للسير في مراحل متتالية نحو خاتمة مقبولة"⁽³⁾. ويناقشها الممارسون الاجتماعيون والمسؤولون الحكوميون على أنها وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً، ويرى البعض أنها أسلوب يهدف إلى "إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة"⁽⁴⁾. وعلى العموم يمكن القول أن تنمية المجتمع المحلي تستخدم كمنهج أو كأسلوب للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية عن طريق العمل في مختلف المجالات الاجتماعية التي تنمي المجتمع المحلي المعنى مثل: التعليم، الصحة، الترفيه... الخ.

ج- تنمية المجتمع المحلي كبرنامج (As a program):

المقصود بصفة البرنامج هو التركيز على قائمة النشاطات والإجراءات التي تحدث التنمية وفقاً لها، وقد يكون البرنامج بسيطاً كما قد يكون منظماً بشكل عالي المستوى مثل المخططات الخماسية مثلاً، وهنا يميل التركيز على البرنامج نفسه وليس على ما يحدث للأشخاص المعنيين به، فيصبح البرنامج في حد ذاته هو الهدف والتأكيد تكون على تحقيق مجموعة من النشاطات التي يمكن تقدير حجمها⁽⁵⁾. ويوضح ساندرز أن المنهج (الطريقة) يصبح مجموعة من الإجراءات،

(1): كمال التابعي: مرجع سبق ذكره، ص21.

(2): أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية، مرجع سبق ذكره، ص54.

(3): قوت القلوب محمد فريد: مرجع سبق ذكره، ص165.

(4): كمال التابعي: المرجع نفسه، ص23.

(5): قوت القلوب محمد فريد: مرجع سبق ذكره، ص166.

أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة (البرامج) وليس على الجماهير⁽¹⁾. ومن المفكرين الذين تناولوا التنمية المحلية على أنها برنامج نجد آرثر دانهام الذي اعتبر أن تنمية المجتمع المحلي هي " جهود منظمة لتحسين ظروف حياة المجتمع وتحسين قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي⁽²⁾."

د- تنمية المجتمع المحلي كحركة (As a movement):

على خلاف المدخل السابق، فإن هذا المدخل لا يركز على البرنامج وإنما على الارتباط الجماهيري، وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها المواطنون حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي، وذلك من خلال الإيمان بقضية التنمية والتقدم⁽³⁾، فتتمية المجتمع المحلي ليست عملية حيادية وإنما قضية ذات طابع عاطفي ينبغي الالتزام بها بعمق، ومن خلال ذلك تتشكل الدافعية لدى المواطنين للمساهمة الفعالة في تنمية المجتمع سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ.

لقد نظر العديد من الكتاب إلى تنمية المجتمع المحلي باعتبارها حركة اجتماعية أو فلسفة اجتماعية، وفي ذلك إشارة إلى أن التنمية المحلية تمثل جهود جماعة من السكان تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي لأوضاع المجتمع. وتتجه هذه الحركة إلى اكتساب الطابع المؤسسي وأن تخلق هيكلها التنظيمي الخاص بها، وإجراءاتها المعترف بها، وممارستها المهنية⁽⁴⁾، وهو المدخل الذي اعتمده مؤتمر كمبريدج وكذلك مؤتمر أشردج الذين أسسا لمفهوم التنمية المحلية، وهو أيضا المدخل الذي تعتمده هذه الدراسة الميدانية في تناولها لهذا المفهوم، باعتبار أن التنمية المحلية من بقية المداخل ترتبط بالسياسة التي تتبناها الحكومة في التنمية ومختلف الآليات التي تعتمدها في ذلك، أما التنمية المحلية كحركة فهي نابعة من القيم الراسخة في الثقافة الشعبية والتي تتجسد في سلوكياته، وتمثل الدافع لتكوين مؤسسات المجتمع المدني المجسدة للمبادرة الشعبية الطوعية من أجل المساهمة في

(1): أحمد مصطفى خاطر: مرجع سبق ذكره، ص106.

(2): قوت القلوب محمد فريد: المرجع نفسه، ص167.

(3): أحمد مصطفى خاطر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4): قوت القلوب محمد فريد: مرجع سبق ذكره، ص166.

تنمية المجتمع بغض النظر عن استراتيجيات الحكومة وسياساتها التنموية. أما الجانب النظري من الدراسة فإنه سيتناول التنمية المحلية من مختلف جوانبها.

2- ظهور ونشأة فكرة التنمية المحلية وأهميتها:

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين، حيث يرى الكثيرون ممن أرخوا لمفهوم تنمية المجتمع المحلي أنه من الممكن أن ترتد بأصولها الأولى إلى العقد الثاني من القرن العشرين وما بعده، في إشارة منهم إلى العديد من السياسات والبرامج والجهود التي تبنتها الحكومات والهيئات التطوعية، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المستعمرات البريطانية في الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر، والتي استهدفت جميعها تحريك الأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية الريفية ورفع مستويات الحياة الاجتماعية⁽¹⁾، غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود إلى سنة 1944 وذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي، واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة⁽²⁾، وفي هذا السياق ألقى المؤتمر الصيفي الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية كمبريدج (Cambridge) سنة 1947 الضوء على هذا المفهوم وأوصى بضرورة تنمية المجتمع المحلي. وقد استخدم المفهوم أيضا في مؤتمر أشردج (Ashridge) في إنجلترا عام 1954 لمناقشة موضوع التنمية، وأوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع المحلي⁽³⁾. غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تنهياً ظروفه في الحقيقة إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار، وتحصلت على استقلالها حوالي منتصف الخمسينيات، لتكتشف التخلف والركود الذي تعانيه مجتمعاتها نتيجة لحقبة الاستعمار الطويلة، ومن هنا فقد بدأت العديد من الدول النامية تتبنى فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية وبرنامج

(1): قوت القلوب محمد فريد: مرجع سبق ذكره، ص 121.

(2): كمال التابعي: مرجع سبق ذكره، ص 20.

(3): المرجع نفسه، ص 21.

قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول، وذلك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين⁽¹⁾.

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية وفعالية التنمية المحلية منذ هذه الفترة وقد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية، وفي سنة 1955 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم أول إعلان شامل عن موضوع "التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي".

وإذا كانت تنمية المجتمع المحلي قد نشأت من خلال الخبرات في المناطق الريفية، فإنها قد امتدت لتشمل المجتمعات الحضرية، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1957 عن الوضع الاجتماعي في العالم ألقى الضوء على مشاكل التحضر، وهكذا بدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية، بعد أن كانت الأمم المتحدة تركز في البداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، وكان اهتمامها ينصب على استراتيجية التحديث كعملية، وعلى تنسيق الخدمات في الزراعة والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية⁽²⁾.

وفي هذا الإطار قدم مارشال كلينارد في سنة 1966 واحدا من أهم التصورات الشاملة بخصوص التنمية المحلية في المناطق الحضرية، حيث اعتبر أن التنمية المحلية مدخل لمواجهة مشكلات المناطق الحضرية الفقيرة، تتفوق نتائجه عن بقية المداخل الأخرى التي تفشل في إثارة الدافعية والمشاركة لدى المواطنين المقيمين في تلك المناطق، كما أنها لا تستطيع الوصول إلى معظم المحتاجين فعلا إلى تلك الخدمات، بالإضافة إلى أنها لا تستطيع تصحيح السلوك الخاطئ الذي يوجد في هذه المناطق الفقيرة، على عكس التنمية المحلية التي تعتمد بشكل مباشر على سكان هذه المناطق ذاتهم، فإذا أمكن التغلب على شعورهم باللامبالاة والالتكالية،

(1): قوت القلوب محمد فريد، مرجع سبق ذكره، ص 162.
(2): محمد بهجت جاد الله كشك: مرجع سبق ذكره، ص 257.

وتعويضها بالاعتداد بالنفس والإحساس بحقهم في أخذ المبادرة، فإن هؤلاء السكان يصبح في إمكانهم استخدام مواردهم لحل مشاكلهم المتعددة⁽¹⁾

لقد أصبحت الأمم المتحدة -وعلى إثر ما تجمع لديها من خبرات- تعي أن القيمة الأساسية لبرامج التنمية المحلية لا تكمن في مجرد إنجاز تحسينات واقعية، وإنما في إحداث تغييرات في اتجاهات الناس، وخاصة التغلب على اتجاهات اللامبالاة والتشكك التي كانت تعتبر المعوق الرئيسي لتحقيق نمو اقتصادي. لذلك فقد أشار تقرير الأمم المتحدة سنة 1959 إلى ثلاث طرق لتغيير الاتجاهات الاجتماعية: -الطريقة الأولى: وتتمثل في تعليم المجتمع المحلي، ويعتمد ذلك على استعمال الأفلام ووسائل الاتصال الجماهيري الأخرى لتغيير مناخ الرأي في المجتمع من خلال التعليم الجماهيري.

-الطريقة الثانية: وقد ركزت على مدخل "ديناميات الجماعة"، ويستخدم هذا المدخل في تدريب القادة، وفي برامج التعليم الاجتماعي أو التعليم غير الرسمي. -الطريقة الثالثة: وقد ركزت على استخدام البرنامج نفسه كوسيط تعليمي، خاصة وأن ذلك يشكل عنصرا اقتصاديا هاما.

ومن ناحية أخرى اقترح مجموعة من الخبراء على مستوى الأمم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب، بل يجب أن يعنى أيضا بالتوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع، كما نبهوا إلى ضرورة مراعاة المشاكل والاحتياجات الحقيقية للسكان وإلا فقدت التنمية المحلية أهميتها، وقد برزت إيديولوجية لمشروعات تنمية المجتمع المحلي تتمثل في الالتزام بالمدخل اللاسياسي، على اعتبار أن المنافسة السياسية والحزبية تشكل عائقا في طريق التنمية ذاتها، وعقبة أمام تبني طرق من شأنها أن تحقق فوائد لسكان ذلك المجتمع.

وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1961 عن الوضع الاجتماعي في العالم أشار بشكل خاص إلى مشكلة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد النتائج التي أظهرتها الدراسة التي قامت بها هذه الهيئة حول برامج التنمية في الدول،

(1): محمد بهجت جاد الله كشك: مرجع سبق ذكره، ص 255.

والتي ظهر أنها تركز أهدافها على الجانب الاجتماعي، لذلك فقد أُلقت الضوء على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية على غرار التنمية الاقتصادية للمجتمع⁽¹⁾. وفي سنة 1963 ناقش خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في التنمية علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط عموماً والترتيبات التنظيمية المختلفة لمشروعات التنمية المحلية، واقترحوا أساليب متعددة لدعم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي، وحددوا الإسهامات الممكنة لتنمية المجتمع المحلي في التنمية القومية على النحو التالي:

- إحداث نمو اقتصادي واجتماعي على المستوى المحلي.
- إنشاء قنوات اتصال ملائمة مزدوجة بين الحكومة والجماهير.
- بناء مظلة اجتماعية، وتوسيع البناءات الأساسية المحلية التي تساعد على تحرير الموارد من أجل الاستثمارات القومية.
- وضع المتطلبات الأساسية من أجل تطوير السلطات الحكومية المحلية، أو من أجل تقوية المؤسسات المحلية التي أصبحت غير قادرة على التكيف مع الظروف الجديدة.وقد نبه هؤلاء الخبراء إلى ضرورة الالتزام والتقيد بالحاجات المحسوسة التي يدركها الناس كشرط أساسي لنجاح تنمية المجتمع المحلي، مع التركيز على المنظمات التطوعية وتوفير وسائل للتدريب على التنمية المحلية.

وقد اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي على اعتبار أن هذا الأخير لا يتفق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية، فقد لا تتفق احتياجات السكان المحليين مع المتطلبات القومية، ولذلك حاول تقريرها لسنة 1967 التأكيد بأن التنمية الحقيقية تتطلب ضرورة تجنب فرض الخطط من أعلى، أو استعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطات العليا⁽²⁾.

(1): محمد بهجت جاد الله كشك: مرجع سبق ذكره، ص-ص. 257- 258.

(2): محمد بهجت جاد الله كشك: مرجع سبق ذكره، ص-ص. 259-260.

إن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية، سواء من الجانب الفكري أو من جانب الممارسة، وحتى من جانب التدعيم المادي والفني الذي قدمته للمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة في هذا المجال، أعطى للتنمية المحلية انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء المعمورة، كما جعل استراتيجيات هذه التنمية تتحسن وتتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء والباحثين المتخصصين في مجالات التنمية العملية التنموية على مستوى المجتمعات المحلية ومحاولة الاكتشاف المستمر لعيوب الأساليب الممارسة في التنمية المحلية ومحاولة تداركها وإيجاد الحلول لها، وكذا العراقيل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المحلية بنجاح، والوصول إلى التكامل بين التنمية المحلية والقومية.

3- أهمية التنمية المحلية في التنمية الوطنية:

على الرغم من النتائج الإيجابية التي قد تنجم عن التنمية الوطنية (القومية) على المستوى العام كارتفاع الدخل القومي أو الفردي مثلاً أو ارتفاع نسب تقديم الخدمات في المجتمع إلا أنها في الواقع لا تضمن عدالة التوزيع لهذه النتائج الإيجابية على جميع المستحقين لها، من هنا فإن أهمية التنمية المحلية تتجلى من خلال عدة نقاط أهمها:

-تقوم برامج تنمية المجتمع المحلي بتوفير الوسائل لسد الثغرات أو إقامة المعابر بين التخصصات المختلفة المساهمة في برامج التنمية القومية.

-تحقق تنمية المجتمع المحلي التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من نتائج برامج التنمية القومية.

-في معظم الدول النامية يمكن أن تسهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية القومية والحد من المعوقات التي قد تقف أمام هذه البرامج.

-توفر برامج التنمية المحلية وسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط القومي، مما يسمح بالتأثير المتبادل، وهذا من شأنه أن يسمح بتعبئة الرأي المساند لبرامج التنمية القومية.

-تسهم برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المحلية، مما يجعل الموارد القومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة، أو بمعنى آخر أن التنمية المحلية ترفع جزءا من العبء عن كاهل الدولة.

-توفر برامج المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية القومية بما يسمح بالتوافق الإيجابي للتغير الاجتماعي المقصود الذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الأمور من التسهيلات الأساسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

-تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع، وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى القومي⁽¹⁾.

إن هذه الأهمية البالغة للتنمية المحلية التي بدأت الدول النامية على الخصوص تدركها جعلت العديد منها تعيد النظر في سياساتها التنموية التي طالما همشت المجتمعات المحلية وعرضتها للإهمال الشديد، مكثفية بالتركيز على العائد التنموي القومي، بغض النظر عن عدالة توزيعه ومدى بلوغ الخدمات والمشاريع الحيوية إلى مستحقيها. ولقد أوت الأمم المتحدة بدورها قضية التنمية المحلية اهتماما بالغا منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت بذلك مساهمتها كبيرة في انتشار فكرة تنمية المجتمع المحلي على المستوى الدولي، وكذا في تطويرها وتقنينها من خلال مجهودات منظماتها المختلفة.

4- العناصر الأساسية للتنمية المحلية:

لقد اختلفت وتنوعت رؤى الكتاب في أدبيات التنمية المحلية في تحديد وضبط أبعادها وعناصرها الأساسية، كل حسب منطلقاته الفكرية والإيديولوجية

(1): أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي. الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات نماذج الممارسة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص234.

والزاوية التي تناول بها هذا المفهوم، غير أنه يمكن ملاحظة بعض النقاط المشتركة التي يكاد يجمع على أهميتها جل مفكري التنمية المحلية، وهي:

أ- المشاركة الشعبية:

وتعتبر من أكثر العناصر أهمية للوصول إلى تنمية المجتمع المحلي، حيث أن كل تنمية حقيقية لمجتمع ما تتطلب المشاركة الإيجابية و المبادأة التلقائية لأهالي هذا المجتمع، وإن لم تأت هذه المشاركة بشكل تلقائي من المواطنين فإن على الدولة-ممثلة في السلطات المحلية- استئثارها وذلك باستخدام مختلف الآليات والوسائل الممكنة، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى حياة أفضل، وإقناع الأهالي بالحاجات الجديدة للمجتمع، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية (كالادخار، الاستهلاك، استعمال وسائل جديدة في الإنتاج...⁽¹⁾). إن توحيد الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية أمر بالغ الأهمية، فلتحقيق تنمية يتقبلها المجتمع وتحل مشاكله الحقيقية فإنه يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل معا على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم.

ب- السياسة الديمقراطية:

وهي شرط تحقق المشاركة الشعبية، إذ أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتم إلا على أساس طوعي وديمقراطي يملك فيه كل شخص حرية التعبير عن رأيه، وحرية المبادرة الطوعية، ويستطيع فيه كل شخص المساهمة في اتخاذ القرار المتعلق بمستقبل مجتمعه المحلي، فلا يكون اتخاذ القرار حكرا على قلة من أفراد هذا المجتمع، أو ربما حتى من خارجه. فالتنمية المحلية كما عبر عنها كورتز Curtis "هي العملية الاجتماعية الديمقراطية التي يساهم من خلالها المواطنون جميعا في تطوير بيئتهم"⁽²⁾.

ج- تهدف التنمية المحلية إلى إحداث سلسلة من التغييرات البنائية الوظيفية في المجتمعات المحلية، والتي تهدف في النهاية إلى تحسين الأحوال وتلبية مختلف

(1): أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي، مرجع سبق ذكره، ص46.

(2): كمال التابعي: مرجع سبق ذكره، ص22.

الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. الخ للمجتمع المحلي، بدءا بالاحتياجات الأكثر إلحاحا، مع ضرورة الإسراع بالوصول على النتائج المادية الملموسة للمجتمع، ويرى الدكتور أحمد مصطفى خاطر أنه يجب البدء بالمشروعات ذات العائد السريع وذلك لكسب ثقة أبناء المجتمع وإشعاره بفائدة التعاون مع الجهود الحكومية⁽¹⁾.

د- ترتبط تنمية المجتمع المحلي بالتنمية القومية ككل، وهي جزء منها، ولذا ينبغي مراعاة التنسيق والتكامل بين أهداف وبرامج التنمية المحلية وتوجهات التنمية القومية (الوطنية)، وأيضا على المستوى المحلي ينبغي مراعاة التنسيق بين مختلف مشروعات التنمية المحلية حتى لا تصبح أعمالها متكررة أو متضادة، إذ يجب الحرص على التكامل فيها.

هـ- تعتمد التنمية المحلية على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية للمجتمع، سواء تعلق الأمر بالموارد المادية أو الموارد البشرية، ويؤدي ذلك إلى عدة منافع اقتصادية واجتماعية؛ فالى جانب التقليل من تكلفة المشروعات فهو يعطيها مجالات وظيفية أوسع، فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة للمجتمع، وهو الأمر الذي ينطبق أيضا على الموارد البشرية، فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات الأفراد في المجتمع المحلي من الشخص الغريب عن مجتمعهم حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة⁽²⁾. إن عنصر الاعتماد على الموارد المحلية هو شرط ركز عليه ستينسلاند Stensland إذ اعتبر أن "تنمية المجتمع المحلي هي العملية التي يتمكن الناس من خلالها أن يعملوا ويعبئوا كل إمكانياتهم ومواردهم لمقابلة أهدافهم العامة"⁽³⁾.

إن هذه الخمسة ليست العناصر الأساسية الحصرية التي تحدث عنها المفكرون في مجال التنمية المحلية، غير أنها الأكثر أهمية وترددا في أدبيات التنمية المحلية، بعبارة أخرى فهذا الاستنباط لعناصر التنمية ليس جامعا مانعا وإنما هو

(1): لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر: أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(2): أحمد مصطفى خاطر: مرجع سبق ذكره، ص 47.

(3): كمال التابعي: مرجع سبق ذكره، ص 22.

محاولة لإبراز الأهم وإغفال الأقل أهمية، ولأن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية تحتل مركز الصدارة وتحظى ببالغ الأهمية في التنمية المحلية عموماً وفي موضوع هذا البحث خصوصاً؛ إذ أنها حلقة الربط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية وتجسيد لهذه العلاقة، فإنها تستوجب التفصيل فيها في المحور الموالي من هذا الفصل.

ثانياً: في المشاركة الشعبية

لقد أصبحت التنمية في مفهومها الحديث تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية واقتصادية واجتماعية عن طريق المشاركة الشعبية، حيث بات من الضروري دعم آليات المشاركة وترسيخ ثقافة المشاركة في المجتمع من أجل إحداث التنمية:

1- أهمية المشاركة في التنمية الحلية:

لقد ظهر مفهوم المشاركة (Participation) ضمن مفاهيم التنمية في الخمسينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال ملاحظة المسؤولين في مجالات التنمية الاختلاف الكبير بين واقع المجتمعات وتوقعاتهم الشخصية، وهو الأمر الذي تم تفسيره بابتعاد هذه المشروعات عن اهتمامات السكان، ومن هنا برزت أهمية المشاركة الشعبية لنجاح أو فشل مشروعات التنمية⁽¹⁾. فالتنمية المحلية تقف على ساقين: أحدهما المجهودات الحكومية والآخر هو المشاركة الشعبية، ولا يمكن للتنمية السير والتقدم بدون أحدهما، فالمشاركة الشعبية أصبحت أمراً لا غنى عنه لتحقيق تنمية فعالة، إذ أن من الصعوبة تطبيق سياسة اجتماعية يقابلها الأهالي أصحاب المصلحة الحقيقية بالسلبية واللامبالاة، ولذا فإن المشرفين على التنمية يدركون التجاوب الإيجابي لأفراد المجتمع المحلي وجماعته، حتى أن المشاركة الشعبية في كثير من الدول أصبحت تتجه إلى التطبيق المقنن.

إن العديد من الكتاب والمتخصصين في مجال التنمية يجمعون على أهمية المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي وذلك نظراً لعوامل وأسباب عديدة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

(1): أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلي، مرجع سبق ذكره، ص229.

-من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم بأنفسهم دون اتكال على الدولة.

-يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها، مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

-يعتبر المواطنون المحليون أكثر الناس علما بما يصلح لمجتمعهم وما هم بحاجة إليه.

-إن مشاكل المجتمعات أصبحت أكثر حجما ودقة من أن يتمكن العاملون المهنيون بمفردهم من اكتشافها والعمل على حلها.

-إن مشاركة المواطنين توفر الجهد الحكومي لما هو أهم (كالمسؤوليات الكبرى على المستوى القومي).

-كما أن المشارك الشعبية تمثل مساندة للإنفاق الحكومي.

-إن الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات، ودور المشاركة الشعبية هو دور تدعيمي وتكميلي لدور الدولة (الحكومة)، وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة التنموية.

-مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات، التي تؤدي عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.

-يمكن للهيئات غير الحكومية، والتي تمثل شكلا من المشاركة الشعبية، أن تؤدي دورا رائدا قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية عن تأديته في بعض المستويات، وذلك نظرا لما للهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الجماهير.

-كما أن المشاركة الشعبية عن طريق الهيئات الشعبية تفتح في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط، وهي بذلك إلى جانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة.

-تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي للمواطنين، وذلك لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية لمواطنين على الاشتراك.

-المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف، ويقلل - بل يمنع أحيانا- من وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين؛ إذ إن ذلك يكون بمثابة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف، والقيادة في أي بلد نام لابد أن تكون حريصة كل الحرص على منع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب، وضرورة تيسير حل مشاكل الشعب وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لا متفرجين أو مهرجين.

-إن مشاركة المواطنين تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، كما أنها تحقق رضا المواطنين عن الخدمات والسلع التي يشتركون في التخطيط لها.

-إن المشاركة تعلم المواطنين الحرص على المال العام، وهي مشكلة تعاني منها الدول النامية.

-كما أنها تجعل المواطنين أكثر إدراكا لحجم مشاكل مجتمعهم، وللاإمكانيات المتاحة لحلها.

-إن المشاركة الكاملة لمواطنين تفتح بابا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، كما تفتح قنوات الاتصال السليمة بينهما.

-إن المشاركة تسرع بإدخال التغييرات اللازمة لمساندة وإنجاح عملية التنمية، إذ كثيرا ما تقف بعض الاتجاهات أو التقاليد والقيم السائدة عقبة في سبيل التنمية، وبالمشاركة يمكن تغييرها، حيث يختار المواطنون بأنفسهم ويقررون التغيير اللازم، ويحددون اتجاهه، ويرسمون وسائل إحداثه في المجتمع،...

-إن المشاركة تساعد على ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة بمشروعات التنمية، برامجها ومتطلباتها.

-إن المشاركة تؤدي إلى تعليم الشعب عن طرق الممارسة، فيعرف بمرور الوقت كيف يحل مشكلاته، وأغنى الدول والمجتمعات رسوخا في نظمها الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بممارسات تلك الأنظمة، تخطى في بعضها فتعدلها، وتصيب في بعضها الآخر فتحسنها، وهكذا وصلت إلى ما هي عليه من استقرار وازدهار⁽¹⁾.

إن هذه النقاط التي سبق ذكرها حول أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية هي أمثلة مما ورد في هذا الموضوع ضمن أدبيات التنمية المحلية والمشاركة الشعبية، وهي غيض من فيض، فهذا الموضوع هام وواسع قد يحتاج بحثا مستقلا لإيفائه بعض حقه من الدراسة، ونظرا لهذه الأهمية فقد نصت العديد من القوانين والديساتير على تنظيم هذه المشاركة، كما تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 العديد من النصوص التي تتصل بالمشاركة الشعبية، هذه الأخيرة التي قد تكون فردية أو جماعية، كما يمكن أن تأخذ صورا وأشكال متعددة.

2- أشكال المشاركة الشعبية:

يعتبر الوعي من أهم محركات ومقومات المشاركة الشعبية، فهو يخلق لدى المواطن الرغبة والإرادة في المشاركة، ويكون هذا الوعي على ثلاث مستويات: الوعي بالتخلف، الوعي بضرورة القضاء على التخلف، أو القناعة بضرورة التغيير، ثم الوعي بالأساليب والأدوات المصاحبة⁽²⁾. إن هذا الوعي يشكل مصدر قوة للسكان المحليين، فمن خلاله تظهر إيديولوجيا نابغة من ظروف الواقع، تساهم في جمع الجماهير وتعبئتهم لتفعيل حركة التنمية المحلية نحو اتجاه وهدف واضح يتمثل في تحسين أوضاع المجتمع المحلي والخروج من حلقة التخلف.

(1): أنظر: عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995، ص47.
و عبد الرحيم تمام أبو كريشة: دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص333.
(2): مريم أحمد مصطفى وإحسان حفزي: قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، (د ت)، ص244.

لقد حاولت العديد من البلدان النامية -سعيًا منها لتفعيل المشاركة الشعبية- الحد من مركزية التخطيط والاتجاه نحو اللامركزية، وتشجيع المجهودات المحلية في التخطيط واتخاذ القرار (إلى حد ما)، إضافة على تشجيع المواطنين لإنشاء منظمات وجمعيات وأندية تمثلهم وتعكس انشغالاتهم وتدافع عن مصالحهم، كما أصبح معترفًا من قبل قوانين وديساتير العديد من الدول النامية أن لكل إنسان الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده مباشرة أو عن طريق ممثلين، إلى غير ذلك من الحقوق التي سنتها الحكومات وغفل عنها المواطنون بسبب نقص الوعي لديهم، مما جعلها محدودة التطبيق ونسبية الدلالة، وأحيانًا مجرد حبر على ورق لا علاقة له بما يجري في أرض الواقع.

إن بإمكان المواطن أن يمارس حقه وواجبه في المساهمة في حل المشاكل التي يعاني منها مجتمعه المحلي، والمساهمة في تحديد مستقبله، ويمكن أن تتخذ هذه المشاركة أشكالًا عديدة يستطيع من خلالها كل مواطن ممارسة مواظنته وإثبات انتمائه لمجتمعه، منها:

-الاشتراك عن طريق الوحدات والمجالس المحلية على كافة المستويات، سواء عن طريق العضوية فيها، أو الترشح للانتماء إليها، أو الانتخاب لتحديد أعضائها، أو المشاركة في اجتماعاتها ومناقشاتها... الخ.

-المشاركة عن طريق الجمعيات التعاونية أو الجمعيات الأهلية وذلك من خلال إنشاء هذه الجمعيات أو الانتماء والعضوية فيها، أو التطوع في بعض أنشطتها والمساعدة المادية والمعنوية لها،...

-المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية: وذلك أيضا عن طريق التأسيس أو الانتماء أو المشاركة في مناقشاتها العامة، وفي الانتخابات،...

-المشاركة عن طريق اللجان المحلية.

-المشاركة من خلال إبداء الرأي أو الشكاوى العامة.. الخ⁽¹⁾.

(1): عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره ص55.

إن التطور التكنولوجي خاصة في مجالات الإعلام والاتصال والتي جعلت العالم يفتح على بعضه البعض في علاقة تأثير وتأثر متبادلة في إطار ما يسميه البعض بالعولمة، جعل مستويات الوعي والمشاركة ترتفع في المجتمعات النامية، وهو ما يتجلى في مظاهر عدة كالإقبال المتزايد على الانتخابات، وكذا النمو السريع في حجم المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعتبر كلها أشكالاً من المشاركة الشعبية في تحديد ظروف ومستقبل المجتمع، والنهوض به إلى مستويات أكثر رفاهية. وهي كلها قيم اهتم بها الإسلام كدين وكتقافة وكأسلوب للحياة بترسيخها في المجتمعات الإسلامية.

3- المشاركة من منظور إسلامي:

لقد أكد الإسلام على المشاركة الشعبية وضرورة مساهمة الفرد في تغيير مجتمعه ودفعه إلى التحسن المستمر وذلك حسب استطاعة وإمكانيات كل فرد، فعن أبي سعيد الخدري -ض- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان". رواه مسلم⁽¹⁾، ويدخل في دائرة المنكر كل ما من شأنه الإضرار بمصالح الأفراد والمجتمع ككل، وكل ما يجعله يعاني من التخلف والفقر والانحراف... الخ، إذن فكل شخص مسؤول في مجتمعه، ومسؤوليته تتحد بمستوى إمكانياته المادية والفكرية وحتى البدنية، وبهذا فإن الإسلام يوزع مسؤولية رعاية مصالح المجتمع المسلم على كافة أفرادها وليس على الحكام منهم فقط، وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته..." متفق عليه⁽²⁾، فليس هنالك فرد معفى من رعاية المصالح العامة، بل إن كل فرد مكلف بأن يراعى مصالح العامة (المجتمع) كأنه حارس لها، فالحياة سفينة في خضم

(1): أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي: رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، مطبوعات ميموني للنشر والتوزيع، الجزائر، ص293.
(2): أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي: المرجع نفسه، ص110.

والراكبون فيها جميعا مسؤولون عن سلامتها، وليس لأحد منهم أن يخرق موضعه منها باسم الحرية الفردية⁽¹⁾، أو باسم مسؤولية أو منصب يتولاه في المجتمع.

وتجسد الشورى في الإسلام شكلا من أشكال الممارسة الشعبية في التخطيط واتخاذ القرار، فكل أمر المسلمين شورى بينهم، يقول تعالى في محكم تنزيله: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون"⁽²⁾. كما أن التعاون والتكافل تمثل قيمة أساسية في المجتمع الإسلامي وصورة من صور المشاركة الشعبية، وللتكافل الاجتماعي في الإسلام - كما يوضح عبد الهادي الجوهري- جانبان: جانب روعي وجانب مادي؛ أما الجانب الروحي فهو جعل الإسلام أفراد المجتمع كالجسد الواحد أو كالبنين يشد بعضه بعضا، وعلى هذا الجانب يقوم الجانب المادي للتكافل والذي يتجسد في فريضة الزكاة التي تسمح آلام البؤس والعوز⁽³⁾، إضافة إلى مختلف مظاهر التكافل والتعاون في المجتمع الإسلامي كالصدقات والأوقاف ورعاية حق القريب والجار والمسكين وعابر السبيل... الخ، وكل ما يدخل في نطاق البر، مصداقا لقوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"⁽⁴⁾، والبر مصطلح واسع يشمل كل أبواب الخير والصلاح للفرد والمجتمع، والإسلام في دعوته إلى المشاركة بفعل الخير لا يستخف بأي عمل مهما كانت قيمته، بل يحرص على جعله في وسع الناس جميعا، لا فرق بين عظيم وبسيط، فالفرد كيفما كان مسؤول عن الجماعة وسعادتها، وبهذا تنبع المشاركة من ضمير الفرد خالصة لوجه الله، وبذلك تتحقق جدواها وتكون أصدق من غيرها. وهو أمر يدفع الفرد إلى الالتحام بمجتمعه والإحساس بالمسؤولية الجماعية، فلا يتهرب من أداء الواجب المنوط به تجاه المشاركة في تنمية مجتمعه⁽⁵⁾.

لقد رأينا في موضع سابق من هذا البحث كيف أن المجتمع المدني في التاريخ العربي الإسلامي جسّد المشاركة الشعبية في تسيير المجتمع وتحمل

(1): عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره، ص 361.

(2): الآية (37) من سورة الشورى.

(3): عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(4): الآية (02) من سورة المائدة.

(5): عبد الرحيم تمام أبو كريشة: مرجع سبق ذكره، ص 362.

المسؤولية الجماعية لتطويره وتقرير مصيره، فقد كانت المؤسسات الشعبية التطوعية تسهر على رعاية شؤون المجتمع وتحسين ظروفه وأوضاعه، وهي أبلغ حجة على اهتمام الإسلام بالمشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي، ومن أمثلة ذلك الأوقاف التي أقامها الناس بعطائهم والتي أدت دورا كبيرا في تأمين المستلزمات الاجتماعية والثقافية للمجتمع (مدارس، معاهد، مستشفيات، مساجد، مكتبات، فنادق... الخ)، كما وفرت الأوقاف الدعم المادي للعديد من المؤسسات الاجتماعية في المجتمع⁽¹⁾. ومن أمثلة المشاركة الشعبية التي تعرفها المجتمعات الإسلامية المغربية خصوصا نجد مثلا "التوزيع" و"الزردة" التي تمثل شكلا من أشكال التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع المحلي، حيث يشارك كل فرد قادر في المجتمع سواء بالعتاء المادي أو بالمجهود البدني أو حتى بالدعم المعنوي، وذلك لإنجاز هدف معين خدمة للمجتمع ككل أو لبعض أفراده أو جماعته، وذلك في شكل تلقائي طوعي بسيط وعميق للتكافل والتشارك في التنمية المحلية. والمتتبع لتاريخ المجتمعات الإسلامية يجده زائرا بنماذج المشاركة التي كان الإسلام كثقافة وكأسلوب للحياة محركا قويا لإثارته وتجسيدها، لتكتمل الجهود الحكومية في التنمية.

ثالثا: من واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

لقد سعت العديد من المجتمعات إلى تجربة برامج ومناهج التنمية المحلية، وإشراك الأهالي في العملية التنموية بعد أن ظهرت أهميتها على الساحة الفكرية السياسية في إنجاح الجهود التنموية والوصول إلى التنمية المستدامة، وقد ساهم في ذلك موجة التحول الديمقراطي، ونمو قيم المجتمع المدني في المجتمعات، بما فيها من حقوق الإنسان وضرورة إشراك المواطن في تقرير مصيره...، وسنحاول في هذا الجزء من الفصل الثاني تقديم بعض التجارب التي تبنت التنمية المحلية ومن خلالها المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع، هذه النماذج من العالم، ومن الوطن العربي لنصل على الحديث عن التنمية المحلية في الجزائر:

(1): عبد الحميد الأنصاري: مرجع سبق ذكره، ص96.

1- نماذج من العالم:

أ- برامج تنمية المجتمع المحلي في زامبيا:

بدأ اهتمام حكومة زامبيا بالتنمية المحلية منذ عام 1953 في محاولة هادفة إلى تحسين شغل أوقات الفراغ للأهالي والتركيز على الأنشطة الترويحية، ثم امتدت لتشمل الخدمات المهنية كالصناعة المنزلية، التجارة، صناعة الفخار... الخ، ومهن أخرى كمدارس التمريض، وكان ذلك بسبب كثرة التنقل وعدم الاستقرار الذي يتميز بهم هذا الشعب، وبعد 1959 وانتشار الاهتمام بالتنمية المحلية أصبحت وزارة العمل والخدمات الاجتماعية تزود السلطات المحلية بالكتب والبرامج التي تهدف إلى التحضر وتنمية المجتمعات الحضرية، ولذلك زادت الأنشطة التنموية التي تمثلت في إنشاء أندية العمل لكل الأعمار من الجنسين، زيادة النشاط النسائي، إنشاء المكتبات العامة، زيادة الأنشطة الترويحية وشغل أوقات الفراغ، بناء الأندية الاجتماعية والثقافية، وضع برامج للتدريب المهني والتربوي، عقد المناقشات والندوات التي تحفز من مبادرات الأهالي، وازدياد مؤسسات الخدمات التي يعمل بها مهنيون متخصصون. وباعتبار لأن عنصر المشاركة الشعبية جزء ضروري من أي برنامج لتنمية المجتمع فقد بذلت السلطات المحلية كل ما في وسعها من أجل زيادة مشاركة الأفراد والجماعات في التخطيط والتنظيم والتنفيذ لبرامج وخدمات تنمية المجتمع، وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها السلطات المحلية في سبيل ذلك - حيث ينظر الناس للسلطة المحلية باعتبارها هيئة قانونية أو تنظيمية ذات سلطة مسؤول عن تقديم هذه الخدمات، بالإضافة إلى أن البناء الإداري للحكومة المحلية كان من التعقيد الذي لا يسمح بمشاركة الأهالي - إلا أنه مع ازدياد التربية الاجتماعية والسياسية، وخلق الفرص لتعلم تنظيم وتنمية المجتمع، وخلق الوعي لدى الأهالي لمواجهة المشكلات التي يعاني منها مجتمعهم المحلي، قد زاد من اشتراك الناس في التعبير عن آرائهم واحتياجاتهم، والمشاركة في وضع وتنفيذ الخطط لبرامج تنمية المجتمع المحلي.

وكان أخصائيو التنمية يجتمعون بقيادات المجتمع والأعضاء المنتخبين منهم لمناقشة مشكلات المجتمع المحلي ووضع الحلول لها، وذلك لجعلهم أكثر ارتباطاً باتخاذ القرارات وأكثر فاعلية في المشاركة والحرص على تنفيذها.

ونظراً للنتائج الإيجابية لهذه التجربة التنموية فقد أنشئت في عام 1966 إدارة لتنمية المجتمع المحلي تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تتكفل بوضع سياسية تنمية المجتمع المحلي، وكانت تتضمن تزويد السلطات المحلية بالاستشارات الفنية من خلال مركز كيتوى، إعداد الدورات التدريبية للعاملين بمراكز تنمية المجتمع، منح المساعدات للهيئات العاملة ومشروعات الجهود الذاتية الصغيرة في مناطق السلطة المحلية، تزويد السلطات المحلية في البلاد بالخدمات الضرورية والتدريب على ممارستها. وقد هذه السياسة أن المشكلات الاجتماعية يمكن أن تعالج بطريقة أفضل من خلال المجتمعات المحلية ذاتها، ومن منظور احتياجاتها التي تراها أفضل مما يقترحه المخططون الاجتماعيون العاملون بيهيئات الخدمة الاجتماعية، ولقد شجع هذا الناس على تنظيم أنفسهم على مستوى الجيرة المحلية لمقابلة احتياجاتهم المستمرة بفضل تنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والثقة بالنفس، وهو الهدف الأول لأي برنامج لتنمية المجتمع، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها السلطة المحلية والتي لا تستطيع الجهود الأهلية التطوعية القيام بها⁽¹⁾.

ب- تنمية المجتمع المحلي في بنغلاديش:

لقد كان ربع سكان مدينة دكا يقطنون الأحياء الفقيرة، وكل سكان هذه الأحياء هم من عمال اليومية والمتاجر البسيطة الصغيرة، والباعة المتجولين، وسائقي عربات الثيران...، أما الخدمات العامة كميّاه الشرب، الكهرباء، الصرف الصحي، الغاز، الرعاية الصحية، المدارس... الخ، فتكاد تكون منعدمة. كما أن قاطني الأحياء الفقيرة ليس لهم أرض أو مأوى، وأغلبهم يعيشون فقراً مدقعاً.

(1): محمد سيد فهمي: تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص-ص 215-217.

من هنا كانت الحاجة إلى برامج لتنمية المجتمع، وهو ما لا تستطيع الحكومة بمفردها أن تواجهه، ولذلك بدأ تكثيف جهود الأهالي من أجل تنفيذ هذه البرامج، وكانت الأهداف الأساسية للبرامج هي: خلق الشعور المتحضر، الحث على المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس، تعزيز التماسك الاجتماعي، تشكيل اللجان المحلية لتنظيم الخدمات المجتمعية الضرورية، التنسيق بين الأنشطة الأهلية والحكومية، وأخيرا إعداد وتدريب القيادات المحلية. وكانت أنشطة الرعاية الاجتماعية تدور حول دراسة احتياجات أهالي المجتمع، تحديد الأولويات، تحديد موارد المجتمع المتاحة، إعداد القادة المحليين، تشجيع الأهالي على المشاركة في برامج خدمة المجتمع، مساعدة وتوجيه الهيئات للرعاية الاجتماعية التطوعية. أما برامج مشروع تنمية المجتمع المحلي الحضري فقد كانت تشمل على التدريب على الخياطة والتطريز، صنع الأثاث التربوية الدينية والاجتماعية الاختزال والآلة الكاتبة، إصلاح الراديو والكهرباء، التخطيط السكاني والأسري، البرامج الرياضية، والترويحية... الخ.

وقد كانت هذه البرامج التنموية تنفذ أحيانا بالاشتراك مع الهيئات التطوعية، وأحيانا بدونها، حيث كانت هيئة مشروع تنمية المجتمع توفر التجهيزات والآلات وأجور المدرسين، بينما توفر الهيئات التطوعية المواد الخام بالنسبة لبرامج الإعداد المهني، وقد ساعدت هذه البرامج على تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال تعلم السيدات والعاطلين مهارات جديدة مكنتهم من كسب دخل إضافي.

ج- مشاركة المجتمع المحلي بمدينة سينسيناتي الأمريكية:

لقد قاما تجربة المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي في مدينة سينسيناتي سنة 1980 بالاعتماد على المقابلات مع قيادات المدينة من الحكومة والمجتمع المحلي، وقد شمل ذلك إداريين من خمسة عشر إدارة من الإدارات البلدية، وأربعة عشر قائدا من قيادات مجلس المدينة، وذلك لمناقشة مجموعة متنوعة من الحلول الممكنة لمشاكل المدينة، وقد أصبح الإداريون بالبلدية في سينسيناتي مهتمين اهتماما كبيرا بمجالس المجتمع المحلي (على نحو ما تعرف به

منظمات الأهالي في سينسيناتي)، حيث كانت إدارة البلدية ومنظمات الأهالي بالمدينة تعمل سويا عن كثب في مجال واسع من برامج المدينة، وقد اكتشف الإداريون عدة مزايا لتلك المشاركة:

-قنوات أفضل للإيصال: حيث تبين أن منظمات الأهالي تمثل مصادر مفيدة للمعلومات، وقد كانت بمثابة همزة وصل بين السكان والإدارة، كما ساعدت هذه المنظمات إدارات المدينة في الوفاء بالشروط الرسمية لمشاركة المجتمع المحلي.

-تنفيذ البرامج أحسن تنفيذ: حيث أكد عديد من الإداريين أن مشاركة الأهالي في قرارات الإدارة يسر تنفيذ تلك القرارات وزاد من تقبل المجتمع لها.

-مزيد من الخدمات مقابل كل دولار: لقد حسنت مشاركة المجتمع من إنتاجية البلدية بتجنيد الأهالي للمساعدة في تنفيذ البرنامج وتقديم الخدمات، حيث ذهب الأهالي إلى أبعد من قبول التنفيذ بل إلى المشاركة في التنفيذ.

-الحماية من النقد: فقد قللت مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار من تقديمهم للإداريين بالبلدية، حيث أصبحت قيادات المجتمع المحلي الذين شاركوا الإدارات كثيرا غير راغبين في نقل الخلافات خارج الإدارات (إلى سلطات أعلى) وذلك حتى لا تسوء العلاقة بينهم.

-التأثير في عملية وضع الميزانية: حتى عندما حالت مشاركة المجتمع المحلي في مدينة سينسيناتي دون تصعيد الشكاوى إلى السلطات الأعلى، فإنها زادت أيضا من التأثير الذي تتمتع به بعض الإدارات في تلك السلطات، حيث أكد عدد من الإداريين بالمدينة بأن المنظمات الأهلية كانت حليفا مفيدا في إقرار الميزانية، فقد كان مجلس المدينة على استعداد لإعطائها المزيد إذ تمكنت من إقناعه بحاجتها لذلك.

وقد حققت المكاسب المختلفة لهذه المشاركة الشعبية اعترافا متزايدا بأهمية
وضرورة مساهمة السكان والقيادات الشعبية والمنظمات الأهلية في التنمية
المحلية⁽¹⁾.

2- نماذج من العالم العربي:

أ- تنمية المجتمعات المحلية في الأردن:

قامت بهذه التجربة مؤسسة نور الحسين، وهي مؤسسة تنمية غير حكومية
أنشئت عام 1985، وتركز استراتيجية هذه المؤسسة على تحقيق التنمية المستدامة،
هادفة من وراء ذلك إلى المساهمة الفاعلة في تحسين نوعية الحياة للمجتمعات
الأردنية من خلال الاستجابة للاحتياجات الأساسية والتنموية المختلفة في كافة أنحاء
الأردن، عبر نماذج تنموية مبتكرة ومتكاملة، ووضع معايير وطنية للتنمية المتكاملة
ببعضها الاقتصادي والاجتماعي.

بوشر في تنفيذ هذا المشروع الهادف إلى تحسين نوعية الحياة من خلال
تلبية الحاجات الأساسية أولاً، ثم تلبية الحاجات التنموية ثانياً، مع نهاية عام 1989،
وقد توسع هذا المشروع ليشمل واحداً وعشرين قرية وبلدة مع نهاية 2002، وقد
اعتمد المشروع في أساس عمله على تشكيل المنظمات المحلية الممثلة لكافة
قطاعات السكان في المجتمع المحلي، وتفعيل دورها بالتدريب والتوجيه بحيث يكون
عمل المشروع في النهاية منصبا على الإشراف والمتابعة. وتشمل هذه التنظيمات
مجالس تنمية محلية، لجان المرأة، لجان فنية مساندة على مستوى القرية، لجان
قروض، أندية بيئية وغيرها.

وقد تم وضع الخطط على ضوء الاحتياجات الأساسية والتنموية لكل قرية
من قبل مجالس التنمية المحلية، والتي تتضمن الجوانب الاجتماعية (كرياض
الأطفال، أندية الأمهات، التثقيف الصحي والبيئية)، والجوانب الاقتصادية
(كالمشاريع الإنتاجية الجماعية والمشاريع الإنتاجية الفردية وبرامج الإقراض)،
والجوانب التدريبية (تدريب اللجان والتنظيمات المحلية وتأهيلها).

(1): جون كلايتون توماس: مشاركة الجمهور في القرارات العامة، ترجمة: فايزة الحكيم وأحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات
الثقافية ش.م.م، القاهرة، 2001، ص-ص 28-30.

لقد ساهم هذا المشروع في تحسين نوعية الحياة بالحد من نسبة البطالة في الريف وخلق فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة، ورفع مستوى المعيشة وزيادة دخل الأسر من خلال استقطاب التمويل لإنشاء المشاريع المدرة للدخل على مستوى الفرد والجماعة، وإنشاء صناديق التنمية مثل (صناديق القرى، صناديق الائتمان، وصناديق الأسرة والطفل)، حيث تقوم هذه الصناديق بتقديم التمويل اللازم -وضمن آلية مريحة تتناسب واحتياجات الأسرة وإمكانياتها- لإنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل، ودعم بعض المشاريع القائمة، بالإضافة إلى برامج لتقديم القروض العينية بمختلف أنواعها.

ويكمن سر نجاح هذه التجربة في كونها تعتمد بشكل أساسي على تمكين المنظمات المحلية لإدارة العملية التنموية من النواحي الإدارية والمالية، وإعداد الخطط والمشاريع وتحديد الاحتياجات التنموية والبحث عن سبل ووسائل تلبيتها، ويشمل ذلك أيضا:

- تفعيل مشاركة المجتمع المحلي من خلال تقوية وبناء قدرات الاعتماد على الذات للسكان المحليين بحيث تصبح مسؤولة فعليا عن حل مشاكلها، ومدربة على إدارة برامج وفعاليات تساهم في تطويرها.

- تفعيل مشاركة المؤسسات الرسمية والأهلية.

- إتباع منهج تنمية التنمية الشاملة المتكاملة انطلاقا من القرية إلى المنطقة التنموية الأكبر.

- إدارة التنمية المحلية من القاعدة إلى القمة من خلال تمكين التنظيمات المحلية من إدارة عملية التنمية المحلية.

- تعظيم دور المؤسسة التنموية من خلال دور الميسر والمسهل وليس البديل عن المجتمعات.

- استثمار الموارد المحلية والذاتية.

- تمكين المقترضين والعملاء من مهارات مهنية من خلال التدريب والممارسة والتوجيه.

وعلى الرغم من نجاح هذه التجربة إلى حد كبير فقد لاقى المشروع عدة صعوبات أثناء تنفيذه، من أهمها ارتباط المشاريع التمويلية في أذهان الأهالي بمفهوم الهبات والمساعدات، وضعف التوجه لدى المجتمعات المحلية نحو الاستثمار والإنتاج والعمل⁽¹⁾.

ب- مشروع تنمية المبادرات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

انطلقت الفكرة الأساسية لهذا المشروع من تنفيذ أربعة عشر مشروعاً تنموياً نموذجياً في أربعة عشر موقعاً مهماً تم اختيارها من بين خمس وسبعين موقعاً على الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بناءً على معايير وأسس وضعتها اللجنة الاستشارية الخاصة بالمشروع.

وقد تم دعم المواقع الأربعة عشر ضمن فلسفة تقوم على المشاركة لغايات تنموية، فللسكان والمؤسسات في المواقع المختلفة مساهمة أساسية في المشاريع: مادياً وعينياً، وبالعمل التطوعي، وبالبحث عن مصادر ذاتية لتنفيذ مشاريع في مواقعهم، وكان للبرنامج دوره في بناء ورفع قدرات الأفراد والمؤسسات العاملة في المواقع من خلال تدريبات وورشات عمل هدفت لبناء كادر محلي مستديم يمتلك القدرة والإمكانات اللازمة لممارسة دور فاعل في المشروع بشكل خاص، وفي التنمية المحلية بشكل عام، وفي نفس الوقت أسهم البرنامج بدعم مالي جزئي للمشاريع والمبادرات المحلية في المواقع المختلفة⁽²⁾.

3- التنمية المحلية والمشاركة الشعبية في الجزائر:

لقد تولد الاقتناع بعد الثورة التحريرية بأن الأسلوب الاشتراكي هو الأسلوب الأنفع والأنسب للجزائر، وهو اقتناع يعكس الميول النفسية للشعب الجزائري وطموحاته في الحرية والاستقلال، وتشبعاته بالقيم الدينية، وفهمه البسيط والعميق للإسلام على أنه الجهاد والعمل والتعاون، كما يعبر عن تعلق الجزائريين بروح

(1): محمود الحديد وآخرون: تجربة مؤسسة نور الحسين في مجال تنمية المجتمعات المحلية في الأردن، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول "إدارة الهيئات والمؤسسات التطوعية في المجتمعات المعاصرة"، قناة القصباء، 17-18 ديسمبر 2002، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

http://ww.awc.org.jo/arabic/western_asia/downloads/ngo.doc

(2): جامعة بيرزيت: مشروع تنمية المبادرات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

<http://home.birzet.edu/dsp/DSPNEW/arabic/profile/cdu.htm#project1>

العدالة الاجتماعية وتمسكهم بها؛ فالاشتراكية تعني تقلد الدولة دور قيادة العملية الاقتصادية والاجتماعية العظيمة المتمثلة في التنمية الشاملة والسريعة. فالدولة تمثل المجتمع و تعبر عن إرادة الجماهير العاملة وتعمل من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي. ولعل ما يؤكد منطق هذا الاختيار هو أن الجزائر خرجت من الاستعمار بإمكانيات فردية هزيلة إن لم نقل منعدمة؛ فلم تكن على الصعيد الاجتماعي قد تكونت طبقة رأسمالية وطنية قادرة على تحقيق التنمية. هذا إلى جانب الأمية. وهو ما رجح الدور القيادي للدولة⁽¹⁾.

وقد كان التخطيط ركيزة الدولة في تحقيق التنمية الشاملة، باعتبارها أداة الاشتراكية لتحقيق أهدافها، ولذا انتهجت الجزائر سياسة المخططات التي جسدت المركزية في صنع القرار، بغض النظر عن محاولة أخذ الخصوصيات المحلية بعين الاعتبار؛ حيث كانت بؤرة الاهتمام الأساسية لسياسة التنمية آنذاك هي بناء قاعدة صناعية ثقيلة، مع تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم، وقد أدت النتائج التي تمخضت عنها هذه السياسة إلى لفتت الانتباه إلى ضرورة إشراك الجماعات المحلية في التخطيط بعد أن كان يتم على مستوى الوزارات فقط، وذلك ما بدأ تنفيذه منذ 1980 انطلاقاً من المخطط الخماسي الأول، أين بدأت بوادر التوجه الديمقراطي للتخطيط وتخلي الدولة جزئياً عن المركزية في صنع واتخاذ القرارات، وذلك إدراكاً منها بأن تنمية البلاد عامة لن تتحقق إلا إذا اكتملت دعائم التنمية الاجتماعية، من خلال إشراك جميع أفراد المجتمع في وضع تخطيط اجتماعي متكامل وناجح، والذي يكون بمثابة التعبير الحقيقي للحرية والديمقراطية في مجتمع يقر بحقوق الفرد الاجتماعية، ومع أن الدولة طبقت عدداً من الاستراتيجيات التنموية محاولة تحقيق التوزيع العادل للتنمية على مختلف الأقاليم والمناطق الريفية والحضرية، الساحلية والصحراوية، غير أنها لم تتبن-حسب اطلاع الباحث- التنمية المحلية كاستراتيجية، مع أنها حاولت القيام بتعبئة الجهود

(1): محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، صص.39-42.

الشعبية من أجل النهوض بالتنمية من خلال المنظمات الشعبية التي كانت جزءا من النظام المركزي للدولة.

وقد فسخ التحول نحو الديمقراطية وحرية السوق المجال للمواطنين المجال للإسهام في مختلف مجالات التنمية المحلية أو الوطنية، وذلك من خلال فتح المجال للاستثمار الخاص ورعاية مشاريع المؤسسات المصغرة وتقديم الدعم المادي والقانوني للراغبين في المساهمة في إنشاء منظمات غير حكومية، سواء كانت هذه المنظمات اقتصادية ربحية، أو خدماتية، أو منظمات أهلية تطوعية غير ربحية تسعى المساهمة في التنمية بمفهومها الواسع، على المستوى المحلي أو الإقليمي، أو الوطني. ورغم التكاثر الكبير لمختلف أنواع هذه التنظيمات والمؤسسات إلا أن هذا البحث لم يتمكن من إيجاد تجارب نموذجية يمكن عرضها على غرار التجارب التنموية العالمية والعربية.

خاتمة:

لم تعد التنمية ضرورية من أجل اللحاق بالركب الحضاري فحسب، بل إن التفعيل الفوري والسريع لجهود التنمية أصبح من الإلحاح بمكان، وذلك أمام ما تعانيه شعوب العالم التي لا يزال كثير منها يعيش تحت مستوى خط الفقر. وقد برزت التنمية المحلية في هذا السياق منذ بداية القرن العشرين كأحدى الوسائل التي تبنتها الحكومات والهيئات التطوعية من أجل رفع مستوى الحياة الاجتماعية في بعض المجتمعات المحلية الريفية، ثم الحضرية الفقيرة، وذلك من خلال مداخل مختلفة للتنمية المحلية، سعيا للوصول إلى التنمية الشاملة كمحصلة لتنمية مجموع المجتمعات المحلية، بالاعتماد على مختلف الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والطبيعية للمجتمع المحلي، وتفعيل المبادرة الأهلية ومشاركة سكان المجتمع المعني. وقد أثبتت العديد من التجارب التنموية التي تبنت تفعيل المشاركة الشعبية من أجل تنمية المجتمع نجاحها، وذلك بمختلف أشكال هذه المشاركة، الفرية منها والجماعية، ومن خلال جهود المنظمات الأهلية، التي لعبت دورا هاما في هذا المجال.

ومن خلال الفصل الموالي سوف يتم التطرق إلى الجمعيات وذلك باعتبارها
نمطا من المبادأة الشعبية التي ترمي إلى تحسين أوضاع المجتمع أو بعض
فئاته، وغايتها في ذلك تحقيق التنمية.